أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة

م.د. مقداد أحمد النعيمي

جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد

أ.م.د عادل صبحي عبد القادر الباشا

الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تناول البحث أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة حيث يحتل موضوع الاستدامة المالية درجة عالية من الاهتمام لدى الباحثين والاقتصاديين وذلك لأن الاستدامة المالية تعبر عن مدى مقدرة الحكومة في تنفيذ برامج عملها لمخالف النشاطات دون ان يقوض ذلك من مقدرتها المستقبلية على الإنفاق ، ويعد موضوع الاستدامة المالية في العراق احد ابرز التحديات التي تواجه الحكومة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر فيها البلد وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الاستدامة المالية عند اعداد الموازنة العامة للدولة وتحديد مدى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية . وتبرز مشكلة البحث بان هناك مشاكل ترتبط بإعداد الموازنة العامة للدولة في ظل عدم استعمال الاستدامة المالية في أعداد الموازنة ، وهدف البحث الى التعرف على مفهوم الاستدامة المالية وبيان أثرها في الحد من المشاكل الخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة ، وقد تم تطبيق البحث من خلال استقصاء آراء عينة من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا ومجموعة من مراقبي الحسابات ، وقد كانت ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل أليها هي ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون وان الاستدامة تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة ، أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها فتتمثل بضرورة نشر الوعي حول أهمية الاستدامة المالية وبيان دورها في اعداد الموازنة العامة للدولة وضرورة العمل على تقييم مدى قدرة الحكومة على الأستمرار في تنفيذ سياساتها الاقتصادية دون التعرض لحالات التعثر والعجز المالي عند السداد وفقا للاستدامة المالية .

Abstract:

The study tackles the impact of using fiscal sustainability in reducing the problems of preparing the state budget. The issue of fiscal sustainability is the concern of researchers and economists because fiscal sustainability reflects the ability of the government to implement its work programs to the detriment of activities without undermining its future spending ability. Fiscal sustainability in Iraq is one of the most important challenges facing the government because of the economic conditions in which the country is going through and not taking into consideration fiscal sustainability when preparing the general budget of the state and determining the ability of the government to meet its financial . The problem of research is that there are problems related to the preparation of the general budget of the state in the absence of the use of financial sustainability in the budget numbers. The objective of the research is to identify the concept of fiscal sustainability and to indicate its effect in reducing the problems related to the preparation of the state budget.. The research was carried out by surveying the views of a sample of university professors, holders of higher degrees and a group of auditors ,

main conclusions reached were that the achievement of fiscal sustainability is linked to the ability to pay the debt and sustainability requires not accumulate the deficit of the state budget, The most important recommendations were the need to raise awareness about the importance of fiscal sustainability and to indicate its role in preparing the general budget of the state and the need to evaluate the government's ability to continue implementing its economic policies without defaults and financial deficits in accordance with fiscal sustainability.

المبحث الأول ..... منهجية البحث

المقدّمة:

أثار موضوع الاستدامة المالية اهتمام الباحثين على مختلف توجهاتهم الفكرية نتيجة اكتساب هذه العملية أهمية فائقة في ظل التطورات الاقتصادية الكبرى وغير المسبوقة في عصر العولمة والتي انتقلت من عالم مترامي الأطراف الى قرية صغيرة ، ونتيجة لما يواجه البلد من تحديات كبيرة منها مشاكل العجز عند إعداد الموازنة العامة للدولة والتي تمثل أيضا تحديات مستقبلية يمكن أن تؤثر بصوره أو بأخرى على الأجيال القادمة وبالشكل الذي يحد من مستويات الرفاهية للأجيال القادمة نتيجة لتحملهم أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها أو مشاكل لم يكونوا طرفا فيها.

1. مشكلة البحث

يحاول البحث إيجاد المبررات والتفسيرات للتساؤلات الآتي :-

- ما المقصود بالاستدامة المالية؟ وما هي خصائصها؟
- هل يمكن تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المحلية؟ وما هي أفضل السبل لذلك؟
- هل يمكن ان يؤثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة؟

2. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي :-

أ. دراسة وتحليل الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية .

ب. البحث في إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المحلية .

ج. التحقق من اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة .

3. أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من كونه يناقش إمكانية وضع الحلول اللازمة للمشاكل التي يعاني منها العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط في السنوات السابقة واثر ذلك الانخفاض في ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت عملية إعداد الموازنة العامة للدولة والاستفادة من تطبيق الاستدامة المالية في البيئة المحلية وخصوصا ان السنة الحالية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية .

4. فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها:

الفرضية الرئيسة الأولى: "هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة .

وتنبثق من هذه الفرضية الفروض الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: " هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة "

الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة "

5. مجتمع البحث:

عينة البحث اختيرت بصورة عشوائية اقتصرت على مجتمع من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا ومجموعة من مراقبي الحسابات العاملين في ديوان الرقابة المالية، ويبين الجدول (1) أعمار العينة

جدول (1) العدد والنسبة المئوية لأعمار عينة الدراسة

العمر / العينة	25 الى 30	31 الى 40	41 فأكثر	المجموع
العدد	8	33	32	73
النسبة المئوية	%11	%45.2	%43.8	%100

المصدر : إعداد الباحثين

ويبين الجدول (2) التحصيل العلمي لعينة الدراسة

جدول (2) العدد والنسبة المئوية للتحصيل العلمي لعينة الدراسة

التحصيل العلمي / العينة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
العدد	31	42	73
النسبة المئوية	%42.5	%57.5	%100

المصدر : إعداد الباحثين

ويبين الجدول (3) سنوات الخبرة لعينة الدراسة

جدول (3) العدد والنسبة المئوية لسنوات الخبرة لعينة الدراسة

سنوات الخبرة / العينة	1 – 10 سنة	11 – 20 سنة	21 سنة فأكثر	المجموع
العدد	32	22	19	73
النسبة المئوية	%43.8	%30.1	%26	%100

المصدر : إعداد الباحثين

المبحث الثاني :. الاستدامة المالية ... المفهوم والخصائص

أولا : مفهوم الاستدامة المالية Fiscal Sustainability Concepts

بدأ مفهوم الاستدامة المالية بالانتشار منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم في كثير من البحوث التجريبية التي انبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة ، إذ أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلا لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام (الطائي والشلال ; 2015 : 1) .

حيث ينظر الى الاستدامة المالية على إنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق ويقوم هذا المفهوم على أساس قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية أو ما يعرف بشرط الملاءة (Solvency) ففي حال رغبت الحكومة أو اضطرت للتوسع في إنفاقها على المدى القصير فيجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بما يضمن أداءها لمهامها بكل فاعلية وكفاءة من جهة وبما يمكنها من مواجهة أي مخاطر أو تأثيرات غير مرغوب بها (سواء كانت حالية أو مستقبلية) وخصوصا على نمو الاقتصاد وتطوره من جهة أخرى . (سلطة النقد الفلسطينية ; 2013 : 8)

فلقد تعددت مفاهيم الاستدامة المالية حيث استند بعضها الى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة موضحا فيه ان شرط الاستدامة المالية وفقا لقيد الموازنة الزمني يقتضي ان تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام بمعنى ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل .(سليمان ; 2014 : 286)

وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت موضوع الاستدامة المالية الا انه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على ان الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد (محمد وحسين ;2014 : 147)

إن الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها حيث يرى البعض ان الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي (محمد وحسين ;2014 : 148).

والمقصود بالاستدامة المالية استمرار الحكومة في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون اللجوء الى الدين العام بالإفراط وذلك بهدف تحقيق النمو المرغوب به .

(سماقه يى وباداوه يى ; 2015 : 80)

وتعد الاستدامة المالية بمثابة تعبير عن قدرة الحكومة على خلق فوائض مالية تغطي حالات العجز أو توازن قيود الموازنة بقيمها الحالية ، إذ إن ازدياد العجز غالبا ما يحد من قدرة الحكومة في الأجل الطويل على خدمة دينها عن طريق الاقتراض . (الطائي والشلال ; 2015 : 1)

ويرى آخرون ان مفهوم الاستدامة المالية بصورة عامة ينطوي على تحقيق مبدأ الملاءة (Solvency) والسيولة المالية (Liquidity) فالملاءة هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية ، أما السيولة فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها . (بانافع و علي ; 2016 :183)

وتتضمن الاستدامة المالية العناصر الآتية : (سماقه يى وباداوه يى ; 2015 : 80)

1. استمرار في الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل .
2. تجنب الاستدانة بإفراط من قبل الحكومة .
3. تمكن الحكومة من الاستمرار في خدمة ديونها .
4. تحقيق النمو المرغوب به .

فقد رأى التقليديون ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية وذلك في ضوء عدد من المحددات الآتية : (بانافع و علي ; 2016 :183)

1. **المكافئ الريكاردي (Ricardian Equivalence Theorem) .**

تتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ويقصد به ان المستهلك يدرك ان الاقتراض الحكومي اليوم (تمويل عجز الميزانية بالدين) يعني زيادة غدا حيث يعتقد ريكاردو انه عندما يتم تمويل عجز الميزانية العامة بالدين العام حينئذ يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل

2. **عدم التمويل البونزي (No Ponzi Games) .**

يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي (NPG) في الاقتصاد نسبة الى شخص يسمى بونزي ، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الأدبيات المالية وبافتراض رشادة الحكومة فان سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي وبالآتي فان الدين العام سيكون في المستقبل مساوي للصفر .

3. القيد الزمني للميزانية العامة (Intertemporal Budget Constraint) .

استمد تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك ، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الأفراد لذا يجب ان تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل

ثانياً : قواعد الاستدامة المالية Fiscal Sustainability Rules

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي :

(البغدادي ;2011 : 424)

1. **القاعدة الذهبية Golden Rule**

بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء للاقتراض الا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية

2. قاعدة توازن الموازنة **Balanced Budget Rule**

حيث تشترط هذه القاعدة ان يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها وبالآتي لا يعتبر تحقيق التعادل للموازنة شرطا في أوقات الركود ، على ان الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي الى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي .

3. **قواعد الموازنة المرنة Flexible Budget Rule**

يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى الى الوضع التوازني في الموازنة العامة .

4. **قاعدة استدامة الاستثمار Investment Sustainability Rule**

تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وتتحدد هذه النسبة وفقا لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من الدولة لأخرى .

ثالثاً : مؤشرات استدامة المالية العامة

يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب وتتمثل مؤشرات الاستدامة المالية بالآتي : (سلطة النقد الفلسطينية ; 2013 : 8)

1. المنح والمساعدات الخارجية والإيرادات المحلية الصافية نسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح.
2. المنح (لدعم الموازنة) والإيرادات المحلية الصافية نسبة للإنفاق الجاري .
3. العجز الجاري نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي .

في حين حدد آخرون مؤشرات الاستدامة المالية بالآتي : (محمد وحسين ;2014 : 150 -151).

1. **مؤشر نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي .**

أي تطور في نسبة الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشراً استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة والتحقق من الالتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الاستدامة التي تستند الى أهمية عدم استمرار الحكومة في الاقتراض لتمويل أعباء الديون السابقة .

2. **مؤشر الفجوة الضريبية .**

حيث يهدف هذا المؤشر الى تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية .

3. **مؤشر العجز الأولي .**

حيث يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة .

رابعاً : الموازنة العامة للدولة والعجز فيها

تعد الموازنة العامة الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة والتي تنهض بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ومن ثم تخلق دخلاً وطاقات إنتاجية جديدة في البلاد كما يمكن بواسطة الموازنة العامة للدولة تفادي التضخم غير المرغوب به و اعادة توزيع الدخل القومي والتأثير في هيكل التنمية إضافة الى تحقيق أهداف أخرى متعددة ، كما تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها ، ومن المعلوم انه ليس هناك دولة تمتلك القدرة للحصول على موارد غير محددة بغض النظر عن مدى ثرائها لذلك فان أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة (المهايني ; 2000 : 9) ، في حين يجد البعض ان الموازنة العامة للدولة تمثل مجموعة من الأهداف والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسيـــة المتمثلة بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف او برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها . (سلوم وآخرون ; 2007 : 98) ويرى آخرون بان الموازنة العامة للدولة تمثل خطة مالية ذات غطاء قانوني لممارسة النشاطات الحكومية التي تعكس سياستها باستعراض الموارد وكيفية استغلالها لسنة قادمة ، والنتائج المالية المتوقعة ، وتعد الموازنة الأداة للوصول الى الأهداف والوسيلة الرئيسية للقياس والرقابة . (شكارة ;2010 : 12) ، أما عجز الموازنة فهو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية ، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة . (دردوري ; 2014 : 115)

ويقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة , أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات للدولة عن الإيرادات للدولة في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطرة في النفقات العامة فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز و طبيعته حيث أن النفقات تميل غالبا إلى زيادة في مختلف دول العالم ، و سبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة و نمو وظائف الدولة . (طارق وآخرون ; 2011 : 6)

خامساً : علاقة الاستدامة المالية بإعداد الموازنة العامة للدولة

يمكن القول ان الشرط الأساسي لضمان وجود وتطبيق استدامة مالية عامة بصورة علمية دقيقة وضمن بيئتنا المحلية هو إمكانية تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن

السداد حيث تقتضي الاستدامة المالية عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها وخصوصا ان أسعار النفط عالميا ارتفعت بشكل ملحوظ حيث بلغت مستوى الـ 70 دولار في الوقت الحالي في حين ان الموازنة العامة للدولة العراقية بنيت على سعر برميل النفط على مستوى 46 دولار بمعنى وجود فرق واضح لابد من الاستفادة منه في تغطية ما بذمة الدولة من ديون متراكمة وعليه لابد من مناشدة البرلمان العراقي الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من الاستدامة المالية خلال المرحلة الحالية ، ويرى البعض ان هناك ضرورة ملحة لقيام الحكومة من استغلال الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم و بشكل كبير لتغطية دينها الحالي .

المبحث الثالث...عرض وتحليل نتائج الاستبيان

أولا: نتائج الإحصاء الوصفي:

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثين، وتحليلها، وذلك باستعمال أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بالوسط الحسابي لتحديد مدى اتفاق العينة المختارة مع أسئلة الاستبيان، كما تم استعمال الانحراف المعياري لتقدير التشتت المطلق لإجابات أفراد العينة عن الوسط لتقدير التشتت النسبي، وذلك بهدف رسم صورة أو إطار عام لتفضيل المستجيبين وتوجهاتهم العامة فيما يتعلق بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مقياس ليكارت (Likart) الخماسي والذي هو مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي (SPSS) تعبر عن الأوزان والتي هي (اتفق تماما"=5 ، اتفق=4، محايد=3 ، لا اتفق=2 ، لا اتفق تماماً=1) وحدد الباحثين مستوى الإجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال تحديد انتمائها لأي فئة ، ولكون استبانه البحث تعتمد على مقياس ليكارت الخماسي فانه يتم تحديد الوسط الحسابي (الوسط المرجح) للمقياس من تحديد طول الفترة أولاً وهي مساوية إلى حاصل قسمة 4 على 5، إذ أن 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) بينما يمثل الرقم 5 عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة (الفئة) ويساوي 0.8 ويصبح التوزيع وفقاً للجدول (4).

جدول (4) فقرات مقياس ليكارت

الوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.2 إلى 5
المستوى	لا اتفق إطلاقا	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما

المصدر : إعداد الباحثين

وتألفت الاستبانة من (73) سؤالاً توزعت على محورين، المحور الأول كان للمتغير الأول والموسوم (**استعمال الاستدامة المالية**) والذي تضمن (9) أسئلة ، في حين تضمن المحور الثاني منها المتغير الثاني والموسوم (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة**) تضمن (9) أسئلة وقد تم استلام (73) استبانه من خلال إعداد استبيان تم تصميمه الكترونياً. وقد كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجمالي المتغيرات كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية الإجمالية

المقاييس / المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
استعمال الاستدامة المالية	4.04	0.412	اتفق
الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدول	4.27	0.430	اتفق تماما

المصدر : إعداد الباحثين

ومن خلال ملاحظة الجدول (5) نجد أن الوسط الحسابي للبعد الأول (أثر استعمال الاستدامة المالية) كان (4.04) وللبعد الثاني (الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة) كان (4.27)، وهما أعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3)*، وبانحراف معياري كان (0.412) و(0.430) على التوالي ، والنتائج تؤكد على وجود اتفاق عام* بين أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة فيها، وذلك من خلال نتائج الوسط الحسابي لكلا المتغيرين، فضلاً عن تشتت في إجابة أفراد العينة من خلال نتيجة الانحراف المعياري لجميع المحاور أيضا .

*: الوسط الفرضي = مجموع أوزان البدائل ÷ عدد البدائل = (5+4+3+2+1) ÷5=3

*: يوضح الملحق (1) و ملحق (2) نسب اتفاق العينة

1 . عرض وتفسير نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول الموسوم بـ (استعمال الاستدامة المالية)، حيث يوضح الجدول (6) الأوساط الحسابية ومدى ابتعاد الإجابة عن وسطها الحسابي من خلال الانحرافات المعيارية للمحور الأول من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة .

جدول (6) النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

	الأسئلة	المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	صبحت الاستدامة المالية من أكثر المواضيع جدلا لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام .	التكرار	31	41	1	0	0	4.41	0.523	اتفق تماما
		النسبة	42.5	56.2	1.4	0	0			
2	ينظر الى الاستدامة المالية على إنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق .	التكرار	24	41	7	1	0	4.21	0.666	اتفق تماما
		النسبة	32.9	56.2	9.6	1.4	0			
3	ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل	التكرار	24	41	7	1	0	4.21	0.666	اتفق تماما
		النسبة	32.9	56.2	9.6	1.4	0			
4	ن الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها	التكرار	18	46	9	0	0	4.12	0.6	اتفق تماما
		النسبة	24.7	63	12.3	0	0			
5	ن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد	التكرار	26	34	12	1	0	4.16	0.746	اتفق
		النسبة	35.6	46.6	16.4	1	0			
6	تمثل الاستدامة المالية استمرار الحكومة في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون اللجوء الى الدين العام بالإفراط وذلك بهدف تحقيق النمو المرغوب به .	التكرار	22	35	12	4	0	4.03	0.833	اتفق
		النسبة	30.1	47.9	16.4	5.5	0			
7	يتم تحليل الاستدامة المالية وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب	التكرار	15	39	13	6	0	3.68	0.839	اتفق
		النسبة	20.5	53.4	17.8	8.2	0			
8	أي تطور في نسبة الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشراً	التكرار	14	39	19	1	0	3.90	0.710	اتفق

	استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة والتحقق من الالتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الاستدامة .	النسبة	19.2	53.4	26	1.4	0			
9	هنالك إمكانية لتطبيق الاستدامة المالية في ضوء التطورات الحاصلة في البيئة العراقية وخصوصا ما يشهده العالم من ارتفاع لمستوى أسعار النفط عالمياً .	التكرار	14	25	17	16	1	3.48	1.082	اتفق
		النسبة	19.2	34.2	23.3	21.9	1.4			

يتبين من الجدول (6) ان نسبة المتفقين على مستوى أسئلة المحور كانت (81.26 %) مقابل نسبة غير المتفقين البالغة (3.84 %) اما الإجابات المحايدة فقد كانت بنسبة (14.9 %) وقد كان إجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير (4.04) للمحور الأول وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) من أصل (5) وبانسجام مقبول في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري بمعدل (41.2 %) وهذه النتيجة تدل على ان هناك اتفاق حول(**أثر استعمال الاستدامة المالية**) وفي أدناه جدول (7) يوضح التكرارات والنسب الإجمالية للمحور الأول .

جدول (7) التكرارات والنسب الإجمالية للمحور الأول

المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المجموع
التكرار	188	341	97	30	1	657
النسب	%28.61	%51.9	%14.76	%4.58	%0.15	%100

2 . **عرض وتفسير نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني** الموسوم بـ (الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة)، حيث يوضح الجدول (8) الأوساط الحسابية ومدى ابتعاد الإجابة عن وسطها الحسابي من خلال الانحرافات المعيارية للمحور الثاني من الاستبانة الموزعة على أفراد العينة .

جدول (8) النسب والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

ت	الأسئلة	المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي باعتبارها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها	التكرار	52	20	1	0	0	4.68	0.55	اتفق تماما
		النسبة	71.2	27.4	1.4	0	0			
2	يمكن للحكومة ان تستخدم الارتفاع الملحوظ في مستوى أسعار النفط عالميا للحد من مشاكل العجز التي توجهها الميزانية العامة للدولة .	التكرار	34	33	4	1	1	4.34	0.768	اتفق تماما
		النسبة	46.6	45.2	5.5	1.4	1.4			
3	يمكن للحكومة ان تستخدم المبالغ الناتجة عن ارتفاع نسب الضرائب المفروضة على مختلف شرائح المجتمع للحد من مشاكل العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة .	التكرار	23	38	7	5	0	4.08	0.829	اتفق
		النسبة	31.5	52.1	9.6	6.8	0			
4	ان الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال تخفيض مستوى الإنفاق العام	التكرار	17	31	15	10	0	3.75	0.969	اتفق
		النسبة	23.3	42.5	20.5	13.7	0			
5	من اجل تحقيق الاستدامة المالية يجب على الحكومة تقليل عجز الموازنة وتحقيق الفائض لسداد بالاعتماد على اعادة تنظيم الإيرادات المتحصلة من المصادر المختلفة	التكرار	22	44	6	1	0	4.19	0.638	اتفق
		النسبة	30.1	60.3	8.2	1.4	0			
6	من اجل تحقيق الاستدامة المالية يجب على الحكومة ان تقوم بتنويع مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة للحد من العجز في الموازنة العامة للدولة	التكرار	42	28	2	1	0	4.52	0.626	اتفق تماما
		النسبة	57.5	38.4	2.7	1.4	0			
7	من اجل تعزيز الاستدامة المالية لابد من علاقة تكاملية بين الإيرادات والنفقات العامة طويلة الأجل أو ما يسمى بالقيد الزمني للموازنة العامة	التكرار	31	36	6	0	0	4.43	0.628	اتفق تماما
		النسبة	42.5	49.3	8.2	0	0			
8	من اجل تحقيق الاستدامة المالية لا بد من ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الرقابية على النفقات العامة .	التكرار	40	23	6	1	3	4.32	0.984	اتفق تماما
		النسبة	54.8	31.5	8.2	1.4	4.1			
9	معظم الموازنات في العراق وخلال السنوات الماضية تم إعدادها بعجز ولكن الواقع في نهاية السنة المالية يشير الى عدم وجود أي عجز كدليل على عدم وجود إستراتيجية	التكرار	37	18	12	4	1	4.19	0.995	اتفق
		النسبة	50.7	26	16.4	5.5	1.4			

									اتفاقية محددة تمتد للأمد الطويل .	

يتبين من الجدول (8) ان نسبة المتفقين على مستوى أسئلة المحور كانت (86.76 %) اما نسبة الإجابات لغير المتفقين فقد بلغت (4.26%) اما الإجابات المحايدة فقد كانت بنسبة (8.98 %) وقد كان أجمالي الوسط الحسابي لفقرات هذا المتغير (4.27) للمحور الثاني وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) من أصل (5) وبانسجام متوسط في الإجابات من خلال قيمة الانحراف المعياري بمعدل (43 %) وهذه النتيجة تدل على ان هناك اتفاق حول **الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة** وفي أدناه جدول (9) يوضح التكرارات والنسب الإجمالية للمحور الثاني .

جدول (9) التكرارات والنسب الاجمالية للمحور الثاني

المقياس	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	المجموع
التكرار	298	272	59	23	5	657
النسب	%45.36	%41.4	%8.98	%3.5	%0.76	%100

ثانياً: اختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث:

إن أول خطوه في تحديد العلاقة بين المتغيرات تتمثل بتحديد متغيرات البحث الأساسية وطبيعة العلاقة بينهما، إذ ان لدينا متغيرين هما (**استعمال الاستدامة المالية**) و(**الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة**) وان المتغير الرئيس (المستقل) والمتمثل بـ (**استعمال الاستدامة المالية**) بينما المتغير الثاني وهو ما يسمى بالمتغير المعتمد (التابع) والمتمثل بـ (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة**) .

وقد جرى في هذهِ الفقرة التحقق من صحة فرضيات البحث المتعلقة بعلاقات الارتباط بين متغيّرات البحث والتي تم صياغتها استناداً إلى مشكلة البحث، وقد استعملت الوسائل الإحصائية الخاصة بمعامل الارتباط (بيرسون) لتحديد نوع العلاقات بين متغيّرات البحث والبرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يختبر علاقات الارتباط بين المتغيّرات الرئيسة والفرعية. والجدول (10) يوضح نتائج قيم معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات البحث التي تم افتراضها.

الجدول (10) معامل الارتباط (بيرسون) بين متغيرات البحث

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة	مستوى المعنوية
استعمال الاستدامة المالية	0.563	0.000

المصدر : إعداد الباحثين

ومن الجدول (10) يتضح ان بان معامل الارتباط بلغ بين المتغير المستقل المتمثل بـ (**استعمال الاستدامة المالية**) والمتغير التابع والمتمثل بـ (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة**) ما قيمته (0.563) بمستوى معنوية بلغ (0.000) وهو اصغر من مستوى المعنوية البالغ (0.05) وهي قيمة موجبة تشير الى وجود علاقة ارتباط موجبة .

ثالثاً:اختبار وتحليل علاقة الانحدار بين متغيرات البحث الرئيسة:

لقد جرى التحري عن علاقة التأثير وفقاً لمعادلة الانحدار المتعدد بين المتغير المستقل المتمثل بـ (**استعمال الاستدامة المالية**) والمتغير التابع المتمثل بـ (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية**) ويتضح من الجدول (11) نتائج قيم معادلة الانحدار التي تم التوصل إليها من نتائج الاستبيان الذي تم إجراءه من قبل الباحثين.

الجدول (11) قيم معامل الانحدار

المتغير المستقل / المتغير التابع	الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية			
	المؤشرات الإحصائية			
استعمال الاستدامة المالية	β	Sig	R^2	F
	0.56	0.000	0.32	32.976

المصدر : إعداد الباحثين

ومن خلال الجدول (11) تبين أنَّ قيمة F المحسوبة قد بلغ (32.97) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.96)عند مستوى معنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى وجود تأثير للمتغير المستقل المتمثل بـ (**استعمال الاستدامة المالية**) في المتغير المعتمد والمتمثل بـ (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية**) وأن قيمة (R^2) قد بلغت (0.32) وهي توضح ان المتغير المستقل المتمثل بـ (**استعمال الاستدامة المالية**) قد فسر ما قيمته 32% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع والمتمثل (**الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية**) أمّا النسبة المتبقية البالغة (69%) فتُعزى إلى إسهام متغيرات أخرى غير داخلة في أنموذج الانحدار لم يتم تناولها من الباحثين ، أما قيمة معامل الميل الحدي لزاوية الانحدار (β) والبالغة (0.56) والتي تبين ان أي تغيير بنسبة وحدة واحدة سوف يعادله تغيير ما قيمته 56 %.

اختبار الفروض:

من النتائج التي تم عرضها في أعلاه يصار الى قبول الفرضية الرئيسة التي كان مفادها:

"هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة .

والتي انبثقت منها الفروض الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: " هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة "

الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين اثر استعمال الاستدامة المالية والحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة "

المبحث الرابع...الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلا لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام .
2. ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل .
3. ان الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد .
4. ان الاستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها .
5. أنَّ قيمة F المحسوبة قد بلغت (32.97) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.96)عند مستوى معنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى وجود تأثير للمتغير المستقل المتمثل بـ **(استعمال الاستدامة المالية)** في المتغير المعتمد والمتمثل بـ **(الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية)**.
6. أن قيمة (R^2) قد بلغت (0.32) وهي توضح ان المتغير المستقل المتمثل بـ **(أثراستعمال الاستدامة المالية)** قد فسر ما قيمته 32% من التغير الذي يطرأ على المتغير التابع والمتمثل **(الحد من مشاكل إعداد الموازنة المالية)** أمّا النسبة المتبقية البالغة (69%) فتُعزى إلى إسهام متغيرات أخرى غير داخلة في أنموذج الانحدار لم يتم تناولها من الباحثين .
7. بلغت قيمة معامل الميل الحدي لزاوية الانحدار (β) ما يعادل(0.56) والتي تبين ان أي تغيير بنسبة وحدة واحدة سوف يعادله تغيير ما قيمته 56 % .

التوصيات

1. ضرورة نشر الوعي المحاسبي حول أهمية استخدام مفهوم الاستدامة المالية عند اعداد الموازنة العامة للدولة للحد من المشاكل المصاحبة لها .
2. العمل على استغلال الفرصة المتمثلة بارتفاع سعر البرميل الواحد من النفط الى ما يقارب 70 دولار في حين تم اعداد الموازنة العامة للدولة على أساس سعر 46 دولار للبرميل الواحد .

3. ضرورة العمل على تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد وفقا لمفهوم الاستدامة المالية .

4. العمل على عدم تراكم عجز الموازنة العامة للدولة حتى لا تضطر الى اعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها .

المصادر:"

1. البغدادي ، مروة فتحي السيد ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2011 .

2. الطائي ، هناء عبد الحسين ، الشلال ، مهند عزيز محمد ، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة (1990 – 2011) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 17 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العراق ، 2015

3. المهايني ، محمد خالد ، الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الأول ، 2000.

4. بانافع ، وحيد عبد الرحمن ، علي ، عبد العزيز عبد المجيد ، تقييم الاستدامة المالية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 74 ، 75 ، المملكة العربية السعودية ، 2016 .

5. دردوري ، لحسن ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير – بسكرة ، الجزائر 2014.

6. سلطة النقد الفلسطينية ، تقرير استدامة المالية العامة ، رام الله ، فلسطين ، 2013 .

7. سليمان ، عمر محمد محمود ، ادارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية ، كلية التجارة وإدارة الاعمال : القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2014.

8. سلوم ، حسن عبد الكريم ، المهايني ، محمد خالد ، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الرابع والستون ، لعراق بغداد ، 2007.

9. سماقه يى ، أيوب أنور حمد و باداوه يى ، سردار عثمان ، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان – العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 7 ، العدد 13 ، العراق ، 2015 .

10. شكارة ، موفق عباس باقر ، إستراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية لحكومة بغداد المحلية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2010 .

11. طارق ، هزرشي ، الأمين ، لباز ، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية ،2011 .

12. محمد ، عمرو هشام ، حسين ، عماد حسن ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 55 ، بغداد ، العراق ، 2014 .